القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري - دراسة تحليلية تقيمية للفترة(2000–2010)

د : بودلال علي –جامعة تلمسان-الجزائر

Résume :

Cet article était d'aborder la question du secteur informel dans les causes du marché du travail algérien et les effets et les résultats d'une tentative de faire la lumière sur la réalité du secteur informel en Algérie et de surveiller son évolution au cours de la dernière décennie, et d'identifier ses caractéristiques et son impact sur l'économie algérienne comme un facteur de contraction du chômage et la pauvreté, et la recherche les moyens d'intégrer dans le secteur formel.

Mots clés: le secteur informel, l'exploitation non-formelle, le chômage, d'estimer la taille de l'emploi informel en Algérie, le marché du travail algérien.

ملخص:

جاءت هذه المقالة لتعالج موضوع القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري خلال العشرية الأخيرة: أسباباً وأثاراً ونتائج، ساعية إلى دراسة، تحليل وتقييم القضايا النظرية والتطبيقية الميدانية التي لها علاقة بالقطاع غير الرسمي في العالم وبالأخص في الجزائر وذلك من خلال تعريف المقصود بالقطاع غير الرسمي، خصائصه وأسباب تنامي الظاهرة، واستبيان الآليات والطرق التي تشخص القطاع غير الرسمي وبعدها استعراض الجوانب والانعكاسات السلبية والايجابية، والاعتماد على أهم السياسات والاستراتيجيات الرشيدة والهادفة لمعالجة الظاهرة، ومحاولة إدماجها في القطاع الرسمي

الكلمات الدالة: القطاع غير الرسمي، التشغيل غير الرسمي، البطالة، تقييم حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر، سوق العمل الجزائري

مقدمة :

يشكّل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية، وتؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي وثلثي الوظائف في هذه الدول، وباستثناء دول الخليج التي لا تزيد فيها حصة القطاع غير الرسمي عن 07 بالمئة من مجموع الوظائف وتتراوح نسبة القطاع غير الرسمي ما بين 33بالمئة و66 بالمئة في مختلف باقي الدول كل على حسب درجة تحضر اقتصادها وتطوره

ويحتل هذا الأخير موقعا هاما في اقتصاديات البلدان النامية، ويتضح ذلك من خلال تقدير تقريبي لمنظمة العمل الدولية أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم النامي يقارب 300 مليون شخص وتتفاوت نسبة العاملين فيه من بلد لآخر تبعا لعوامل عدة من أهمها:

1. **عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل للاستيعاب.**
2. **الداخلين الجدد إلى سوق العمل.**
3. **النظام السائد في البلاد**
4. **سوء توزيع المداخيل والثروات.**
5. **درجة التحضر.**

ويشير تقدير منظمة العمل الدولية (O.I.T) إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في آسيا تتراوح بين 40%و60% من العاملين في القطاع الحديث وأن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية فقد وصل إلى 30 مليون شخص .

وتشير دراسات أخرى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في المكسيك تقدر بـ 50,20% من مجمل العاملين في القطاع الحضري .

وأن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في البرازيل قد بلغ 12,7 مليون شخص، وتتضح أهمية القطاع غير الرسمي من ناحية أخرى في مساهمته في الناتج الإجمالي للبلدان النامية وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام بسبب التباين في تعريف هذا القطاع وتغدر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة نظرا لطبيعة أنشطته ولهذا يستند في تقديراته على المسوحات الميدانية .

ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام تتراوح ما بين 05%و35% للعديد من البلدان النامية. كما تشير إحدى الدراسات أن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام للبرازيل تتمثل08% من مجمل الناتج الإجمالي، وأن أنشطة القطاع غير الرسمي في البرازيل قد حققت في سنة 1997 أرباحا بلغت 2,9 مليار دولار.

2 - خصائص القطاع غير الرسمي:

يعود التعريف الأول للقطاع غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي (B.I.T)ودعمته منظمة العمل الدولية (O.I.T) إلى سنة 1972 وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا، استنادا إلى معايير قد حددها الخبير (K.Hart) سنة 1971

ويعتبر كل نشاط ضمن القطاع غير الرسمي إذا توفرت فيه الخصائص الآتية:

1. سهولة دخول السوق.
2. استعمال الموارد المحلية.
3. الملكية العائلية للمؤسسة.
4. التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل.
5. التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
6. أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.
7. نشاطات على نطاق صغير.

وفي سنة 1993، تبنى مكتب العمل الدولي في إطار الندوة الدولية الخامسة عشرة لإحصائي العمل تعريفا جديدا للاقتصاد (القطاع) غير الرسمي بإضافة معايير أخرى جديدة، ويعرف هذا لأخير بشكل عام باعتباره: " **مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة ، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء ، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيسي في توفير مناصب شغل ومداخيل للذين يعملون بها وتمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات، وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية والجبائية** ".

ثانيا:

1- القطاع غير الرسمي في الجزائر :

يصعب وصف وتحليل النظام الاقتصادي للدولة وإعادة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييمها بدون توفر المؤشرات الاقتصادية الأساسية كالإنتاج والإنفاق الاستهلاكي النهائي والاستثمار والصادرات والواردات.... وغيرها، ومن الصعب أيضا ربط المتغيرات المشار إليها ببعضها البعض وتتبع العلاقات بينها دون عرضها في جداول وحسابات من خلال ما يعرف بالحسابات الوطنية.

وفي الاقتصاد الجزائري تعتبر الحسابات الوطنية من أهم الأدوات التي تستخدم في إعداد الخطط وتقويمها، وإعداد الدراسات والبحوث التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بما توفره من بيانات ومؤشرات اقتصادية عن الإنتاج والدخل والاستثمار وغيرها.

إن شمول الإنتاج الاقتصادي بشكل متكامل يعتبر من العناصر الحيوية لجودة الحسابات الوطنية الجزائرية.

إن هذا الشمول من الصعب تحقيقه في كثير من الأحيان بسبب الصعوبات التي تكتنف حساب أو تقدير أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية التي من الصعب الحصول على بيانات حولها واستخدامها في إعداد الحسابات الوطنية، لكون إنتاج هذه الأنشطة يتم تحت الأرض (underground)، أو أنها غير شرعية (illégal) أو غير رسمية (informal) ، أو للاستعمال العائلي الذاتي النهائي (households for own final use)، وهذه الأنشطة تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ (non observedeconomy).

وفيما يلي دراسة للأنشطة المشار إليها وأثرها في سوق العمل الجزائري :

أ-الاقتصاد غير الملاحظ "non observedeconomy "

يعرف الاقتصاد غير الملاحظ بأنه مجموعة الأنشطة التي غالبا ما يصعب ملاحظتها أو رصد حتى الإنتاج بها وتضم أربعة أنشطة وهي:

1- الإنتاج تحت الأرض underground production

ويعرف هذا النوع بأنه تلك الأنشطة المنتجة والقانونية ولكنها مخفية عن السلطات العامة وذلك لتجنب دفع الضرائب أو الالتزام بالقوانين والقواعد المعمول بها أو تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

2- الإنتاج غير قانوني: illégal production

ويعرف بأنه تلك الأنشطة التي تولد السلع والخدمات الممنوعة قانونا، أو تلك الأنشطة التي يقوم بها منتجون ممنوعون بحكم القانون.

ومن أمثلة هذا النوع من الإنتاج تجارة وتوزيع المخدرات، والدعارة، والقمار، والصيد الجائز، وقطع الأشجار، وإنتاج السلع بعلامات تجارية مزورة، وتهريب السلاح وأنواع معينة من السجائر والأغذية والبشر، وإعادة بيع السلع المسروقة، والرشوة، وغسيل الأموال.

3- الإنتاج في القطاع غير الرسمي informalsector production

ويعرف بأنه الأنشطة الإنتاجية التي تنطوي تحتها أنشطة غير منظمة بمنشاة أو مؤسسة unicorporated في القطاع العائلي و غير مسجلة، أو أصغر من حيث حجم القوى العامة المستخدمة ويتولد عنها بعض الإنتاج للتسويق.

والقطاع غير الرسمي يمثل جزءا مهما من الاقتصاد في سوق العمل في العديد من الدول وخاصة النامية منها كالجزائر ويقوم بدور مهم في توفير فرص العمل وتوليد الإنتاج والدخل.

4- إنتاج القطاع العائلي للاستعمال الذاتي النهائيproduction of house holds for own final use

ويعرف بأنه تلك الأنشطة الإنتاجية التي تولد سلعا وخدمات تستهلك مباشرة أو يتم رسملتها من قبل العائلات التي تنتجها .

ويمثل هذا النوع من الإنتاج نسبة كبيرة من الإنتاج الإجمالي للعديد من الدول ويشمل:

- الإنتاج العائلي من السلع والخدمات للاستخدام النهائي مثل إنتاج السلع الزراعية والإنتاج الحيواني وذلك لاستهلاكها الذاتي أو للتكوين الرأسمالي الثابت الخاص بها.

- خدمات المساكن التي تمتلكها، - الخدمات المنزلية بمقابل.

وعادة ما يتم الحصول على بيانات الإنتاج للقطاع العائلي من خلال المسوحات العائلية التي تبين الإنتاج والدخل والاستهلاك لهذه العائلات.

2-حجم الاقتصاد غير الملاحظ في الاقتصاد الجزائري:

يقسم نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة(1970)الأنشطة الاقتصادية إلى تسعة أنشطة، وعند تطبيق النظام المذكور في الحسابات الوطنية الجزائرية تم إدخال بعض التعديلات على الأنشطة المذكورة ليصبح عددها 12 نشاطا رئيسا وهي:

1- الزراعة والغابات وصيد الأسماك
2- التعدين والمحاجر الأخرى.
3- الصناعات التحويلية.
4- التشييد
5- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
6- المال والتأمين والعقارات (عدا المساكن) وخدمات الأعمال
7- النقل والتخزين والمواصلات
8- ملكية المساكن
9- الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)
10- الخدمات التعليمية
11- الخدمات الصحية
12- الخدمات الأخرى.

وبتطبيق نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة المنقح (1993) وإعداد تقديرات الحسابات الوطنية الجزائرية للفترة 2001-2010، طبقا لهذا النظام أصبح عدد الأنشطة الاقتصادية (12) نشاطا رئيسيا وفق التنقيح الثالث من التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة وذلك إلى جانب (49) نشاطا فرعيا.

ويتم إعداد الحسابات الوطنية الجزائرية وتقدير متغيراتها من إنتاج وناتج واستثمار وادخار وغيرها من خلال ما يتم الحصول عليه من ميزانيات وحسابات ختامية وبيانات من مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات والشركات وغيرها من أطراف النشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحسابات الوطنية الجزائرية تعاني من مشكلة شمول بيانات القطاع الخاص التي تدخل في تقدير الإنتاج والناتج على المستوى القطاعي، إلى جانب صعوبة تقدير الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص.

وبالرغم من المحاولات المتكررة التي تمت لتقدير الإنتاج والناتج وكذلك الاستثمار للقطاع الخاص ونشر تقديراتها في بعض نشرات الحسابات الوطنية فإنها تقديرات تتصف بعدم الدقة والشمولية لنشاط القطاع المذكور وذلك بسبب صعوبة الحصول على الحسابات الختامية والبيانات الضرورية لهذا النشاط.

إن مشكلة البيانات ودوريتها هي السبب الرئيسي في تقدير الحسابات الوطنية بشكل عام وبيانات القطاع الخاص بشكل خاص.

وفيما يلي محاولة للتعرف على حجم هذا الأخير، وبالتالي مساهمة الأنشطة التي تنضوي تحت مظلة الاقتصاد غير الملاحظ في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مساهمتها في سوق العمل الجزائري وخاصة ما يتعلق بالقطاع غير الرسمي.

2 . 1 - القطاع غير المنظم أو غير الرسمي:

يقصد بالقطاع غير المنظم حسب بعض التعريفات- كل نشاط يمارس بصفة غير قانونية وهنا تأتي أهمية تحديد الشروط لما هو غير منظم وما هو منظم ، حيث أن النشاط غير القانوني يكون إما نشاطا ممنوعا وأما نشاطا غير ممنوع ولكن يمارسه صاحبه بدون ترخيص.

ولتحديد ما هو غير رسمي يجب التمييز بين العمال والمؤسسات كالتالي:

- تعرف المؤسسات غير المنظمة بتلك التي لا تملك ترخيصا لممارسة المهنة، أو تلك التي لا تقوم بتامين عمالها لدى صندوق الضمان الاجتماعي، أو تلك غير المسجلة لدى السجلات الرسمية الخاصة بالمؤسسات.

- يعرف العامل في القطاع غير المنظم بالأجير غير المصرح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وتجدر الملاحظة إلى أن الحسابات الوطنية يجب أن تشمل حسابات القطاع غير المنظم مثل الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة، وذلك بإضافتها إلى القطاع المنظم المقابل لها حتى يتم الحصول على حسابات وطنية شاملة تعكس الوجه الحقيقي للاقتصاد الجزائري.

كما أن القطاع غير المنظم أو غير الرسمي يلعب دورا رئيسيا في خلق فرص العمل وتحقيق دخل وأحيانا دخل إضافي لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

وقد تبنى المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل تعريفا إحصائيا لهذا القطاع يعتمد على خصائص المشروعات أو الوحدات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد وليس على أساس خصائص الأفراد أو طبيعة عملهم، وعلى هذا الأساس فإن الوحدة الإنتاجية في القطاع غير المنظم وفقا للمؤتمر المذكور تعرف بأنها وحدة إنتاجية مملوكة من قبل أسرة أو احد أفرادها، ولا تتمتع باستقلال قانوني عن هذه الأسرة أو الفرد المالك، ولا تمتلك استقلالا ماليا عن مالكها وبالتالي لا يمكن التمييز بين عوائد رأس المال والعمل والتنظيم كعناصر إنتاج.

ومن ناحية أخرى يمكن استخدام البيانات المستخلصة من مسوح القوى العاملة في تقدير مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، فمثلا يتم تقدير إعداد العاملين المأخوذ من تعداد السكان أو مسوح القوى العاملة وبين عددهم الوارد في المسوحات الخاصة بالمشروعات لمختلف قطاعات الاقتصاد، وبالتالي واعتمادا على عدد العاملين المقدر في هذا القطاع يتم تقدير الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي، من خلال توزيعهم على الأنشطة الاقتصادية وباستخدام مؤشرات مستمدة من القطاع الرسمي مثل إنتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل من الرواتب والأجور وغيرها.

وتشير الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي في الجزائر(**د.بودلال 2007**) إلى أنه يتميز بعدة خصائص منها:

1- سهولة الحصول على دخل .
2- اكتساب خبراته بعيدا عن التعليم الرسمي .
3- تدني مستوى التعليم والمهارات.
4- عدم خضوعه لضوابط إجرائية معقدة.
5- يوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المجتمع.

وفي الاقتصاد الجزائري يمكن إرجاع النمو المتسارع في القطاع غير الرسمي إلى عدة أسباب:

1- الضغط على طلب العمل في القطاع الرسمي ومحدوديته .
2- البيروقراطية وطول الإجراءات التي تتطلبها أنشطة القطاع الرسمي.
3- القصور في السياسات الاقتصادية الكلية التي من شانها توسيع النشاط الاقتصادي الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن المسح بالعينة الذي أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عام 2004 لدراسة القطاع غير الرسمي ودراسة منتدى رؤساء المؤسسات لسنة 2008.اعتمد ما يلي بالخصوص:-

أ- المؤسسات الصغيرة التي تستخدم من (1) إلى (4) أشخاص وتضم الحرفيين والمتاجر الصغيرة وورش الصيانة والإصلاح....الخ.

ب- السكان النشطون اقتصاديا في القطاع غير الرسمي خارج المنشات، وتضم نوعين من الأنشطة الاقتصادية وهما : اقتصاد الرصيف، والأنشطة التي تمارس في المنازل.

ولتشخيص واقع هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وإمكانية شموله في الحسابات الوطنية الجزائرية يمكن تتبع تواجده في القطاعات الاقتصادية كما يلي:

أ-الزراعة والغابات وصيد السمك:

بالرغم من التحسن الذي شهده هذا النشاط حيث حقق معدل نمو حقيقي بلغ حوالي 5.8% من خلال الفترة 2001-2008 وذلك بالأسعار الثابتة للعام 2004، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفضت من 5.9 % عام 2001 إلى حوالي 2 % عام2008 ،، كما أن مساهمة هذا النشاط في هيكل الاستخدام انخفضت من 13 % عام 1995 إلى حوالي 4.8%عام2008.

أما فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي في هذا النشاط فيمكن الحصول على بياناته من واقع المسوحات الزراعية بالنسبة للمزارع والتعاونيات التي يعمل فيها أقل من (5) أشخاص ولا تمتلك حسابات ختامية لهذه المزارع.

كما تشمل بيانات القطاع غير الرسمي لهذا النشاط إنتاج الأسر الزراعية من بعض المنتجات بأسلوب غير مباشر، كإنتاج زيت الزيتون والحليب وإنتاج المناحل، وغيرها من الأنشطة الزراعية غير الرسمية والتي لا تغطيها المسوحات الزراعية.

ب-الصناعات التحويلية:

يشمل هذا النشاط العديد من الأنشطة التي تدخل تحت مظلة القطاع غير الرسمي، بحيث يتضمن العديد من الوحدات الإنتاجية التي قد تكون مسجلة أو غير مسجلة ولكن لا تغطيها المسوحات الخاصة بالمنشات الاقتصادية خاصة تلك التي يعمل فيها (5) أشخاص أو أقل من (10) أشخاص وذلك طبقا للمسوحات التي يقوم بإعدادها كل من الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (O.N.S-C.N.E.S).

كما يتضمن هذا القطاع العديد من الأنشطة التي تصنف ضمن ما يعرف بالقطاع الصناعي غير الرسمي، مثل المنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها داخل المساكن كخياطة الملابس وإنتاج الألبان ومشتقاتها، والصناعات الحرفية واليدوية التي يعمل بها أقل من (5) أشخاص وليس لديها حسابات نظامية.

ج-التعدين والمحاجر الأخرى:

باستثناء بعض الأنشطة التعدينية التي لها حسابات وسجلات رسمية مثل إنتاج ملح الطعام فإن اغلب منتجات هذا النشاط مثل الرمل والجبس والطين وغيرها لا توجد عنها بيانات رسمية منشورة.

وحتى يتم الحصول على بيانات عن هذا النشاط للوصول إلى حجم مساهمته في الإنتاج والناتج ومدى مساهمته في سوق العمل فإن الضرورة تتطلب إجراء مسوحات تتناول مختلف منتجاته وعدد القوى العاملة فيه.

ت-تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق:

تعتبر تجارة التجزئة من أهم الأنشطة الاقتصادية في الجزائر حيث يمكن ممارسة هذا النشاط في أي مكان دون الحاجة إلى مكان محدد، فيمكن ممارسته في المساكن والسيارات وفي الطرقات وفي الأسواق الشعبية التي تنتظم خلال أيام معينة من الأسبوع ويباع فيها جميع السلع سواء للاستهلاك المباشر أو المعمرة، وهي من أهم الأنشطة التي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي.

أما نشاط تجارة الجملة والمحلات التجارية والتي تمارس نشاطها من خلال مكان محدد وثابت فإن المسح السنوي لهذه الأنشطة يجب أن يغطي كافة البيانات اللازمة لها، والتي من خلالها يتم تقدير الإنتاج والقيمة المضافة وغيرها من المتغيرات التي يتم تضمينها للقطاع المنظم لنشاط تجارة الجملة والتجزئة في الحسابات الوطنية.

أما فيما يتعلق بنشاط المطاعم والفنادق فيتم الحصول على بيانات الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة له من خلال المسوحات الدورية التي تعدها ويصدرها الديوان الوطني للإحصائيات(O.N.S)، كما تتضمن هذه المسوحات عدد العاملين في هذا النشاط، مع ملاحظة أن عددا كبيرا من المطاعم والمقاهي والتي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي والتي يعمل فيها أقل من (5) أشخاص ولا تمتلك حسابات نظامية لا تتوفر عنها بيانات يمكن استخدامها في تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط.

خ-النقل والمواصلات والاتصالات:

يقسم هذا النشاط إلى قسمين، الأول يتعلق بالوحدات التي تقدم خدماتها للمجتمع بشكل قانوني وتمتلك ميزانيات وحسابات ختامية، وهذه تصنف ضمن القطاع الرسمي وتدخل بياناتها في الحسابات الوطنية ، وتشمل المؤسسات وشركات النقل الجوي والبحري والنقل العام للركاب والبريد، والثاني يتعلق بوحدات النقل الخاصة أو الفردية مثل سيارات الركوبة" الأجرة" وسيارات نقل الركاب والبضائع، وخدمات الاتصال والمعلومات، وإن كانت تعمل بشكل قانوني وبرخص رسمية إلا أنها تمتلك حسابات منظمة، وبالتالي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي أو غير المنظم لصعوبة الحصول على بياناتها لتقدير قيمة الإنتاج والدخل لها إلا من خلال المسوحات التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات.

د- البناء والتشييد:

يقسم العاملون في هذا النشاط في الاقتصاد الجزائري إلى قسمين :

القسم الأول: ويتضمن المقاولين المسجلين والمقيدين والمصنفين في السجلات الرسمية والذين يعتبرون ضمن القطاع الرسمي.

القسم الثاني: ويتضمن هذا القسم العاملين في نشاط البناء والتشييد وغير المرتبطين بأي جهة رسمية مثل عمال البناء والمرافق الصحية وما في حكمها، وهذه الفئة من القوى العاملة تصنف تحت القطاع غير الرسمي أو غير المنظم، وبالتالي من الصعب الحصول على بيانات عن نشاطها من صاحب العلاقة إلا من خلال إحصاءات ومسوحات القوى العاملة أو من تعدادات السكان أو من بحوث نفقات ودخل الأسر للوقوف على مساهمتها في الإنتاج والناتج ومعرفة عدد العاملين فيها ومدى مساهمتهم في سوق العمل.

ومن ناحية أخرى يمكن تقدير حجم الإنتاج للقطاع غير الرسمي في هذا النشاط بالاعتماد على إطار كامل برخص البناء التي تصدرها الهيئات الرسمية ، الأمر الذي يحتاج إلى تركيب استبيان يتم من خلاله جمع البيانات اللازمة، مع ملاحظة صعوبة هذا الإجراء خاصة وأن هناك جزءا كبيرا من الأبنية يتم دون ترخيص.

ي- الخدمات الاجتماعية والشخصية:

يشمل هذا النشاط العديد من الخدمات التي يصعب إيجاد تعريف محدد لها، وتشمل الخدمات الشخصية مثل صالونات الحلاقة والتجميل والمغاسل وتنظيف المساكن وما في حكمها، والتي يغلب عليها الطابع الفردي وتصنف ضمن القطاع غير المنظم ولا يدخل نشاطها في تقديرات الحسابات القومية لعدم الحصول على بياناتها بالرغم من أن اغلبها يزاول بترخيص.

و- خدمات المال والتامين والعقارات وأصحاب الأعمال:

تتنوع الخدمات التي يغطيها هذا النشاط وتشمل:

أ- خدمات المال والتأمين: والتي تعنى بالبيانات الخاصة بالمصارف العامة والخاصة وشركات التامين، وهذه الخدمات تدخل ضمن ما يعرف بالقطاع الرسمي لتوفر كافة البيانات والحسابات الختامية اللازمة لها من المؤسسات والجهات الرسمية القائمة عليها.

ب- العقارات: وهذا النشاط يعتبر في اغلبه قطاعا غير رسمي ، ويتمثل في تأجير المساكن والعقارات والتي يصعب الحصول على بياناتها لعدم وجود سجلات رسمية نظامية يتم من خلالها الحصول على القيمة الإيجارية لها.

ج- خدمات أصحاب الأعمال: وتشمل خدمات المحاسبة والمحامين ومحرري العقود والمهندسين وغيرها، وبالرغم من أن هذه الأنشطة تعمل بتراخيص رسمية فإنها تصنف ضمن القطاع غير الرسمي لصعوبة الحصول على بياناتها وخاصة ما يتعلق بعدد العاملين بها.

2.2- مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل بالجزائر:

تشير البيانات أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة للظروف والأسباب التي سبقت الإشارة إليها، وذلك ما تأكده **دراسة لـ « منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية »**، أن عوائد القطاع غير الرسمي في الجزائر تقدر بـ8.5 مليار دولار، وتشكل 17 %من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل 13 %من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويعرف القطاع غير الرسمي على أنه جميع القطاعات الاقتصادية التي لا تتوافر على وجود قانوني، باستثناء النشاطات الزراعية، ويتضمن القطاع غير الرسمي عمالة غير قانونية غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، ويمثل القطاع غير الرسمي جزءا كبيرا جدا من الاقتصاد الجزائري، **وكشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007، أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص** من إجمالي 8.25 مليون شخص، **بنسبة**

35 % من القوة العاملة في الجزائر، وكشفت الدراسة التي حصلت «الرؤية الاقتصادية الجزائرية » على نسخة كاملة منها، أن تراجع إجراءات حماية السوق الجزائرية، سمح بنمو واردات السلع في الفترة بين 2001 و2008، مستفيدة من تراجع الرسوم الجمركية من 16.04 %إلى 8.8 %خلال الفترة نفسها، التي عرفت أيضاً القيمة الإدارية والحقوق الإضافية المؤقتة منذ 2001. مضيفة أن التوجهات الحالية لانفتاح الاقتصاد الجزائري سلبية جداً، بناءً على تحليل حزمة من العناصر الرئيسة تضم التبادلات السلعية، وتبادل الخدمات مع بقية العالم، إلى جانب ضعف نتائج برامج إعادة تأهيل المؤسسات، وتسبب ارتفاع إجمالي الواردات بين 2000 و2008، في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق، وسجل القطاع الصناعي المحلي أكبر انحسار، مسجلاً نسبة نمو سلبية قدرت بـ2.2 %، نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناعي، وهو ما فتح الباب للقطاع غير الرسمي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق غير الرسمية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب «الفوترة»، **وبالتالي تبخر ضريبة القيمة المضافة**، والضمان وخدمة ما بعد البيع و«التصريح الجبائي». **وأكدت الدراسة الصادرة بداية شهر يونيو الجاري**، أن واردات الجزائر من الصين والهند والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا وإندونيسيا، سجلت نسب نمو هائلة، كون هذه الدول تصعب فيها عملية مراقبة نوعية المنتجات الصناعية، وهي عادة دول معروفة بالتقليد. ورغم تفكيك التعريفة الجمركية على السلع المقبلة من بلدان الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005، إلا أن السلع المقبلة من بلدان آسيا واصلت ارتفاعها بين 2000 و2008.وإلى جانب تفاقم ظاهرة استيراد المنتجات المقلدة، ارتفعت حدة ظاهرة تزوير فواتير المواد المقلدة المستوردة، والتي شملت تقريباً جميع المنتجات، ومنها: النسيج والجلود وقطع الغيار، والمنتجات الإلكترونية والكهرو منزلية والخردوات، والعطور، والصناعات الغذائية، والأدوية، والسجائر، ويعود السبب الرئيس في تسويق هذه المواد المقلدة المجهولة المنشأ في غالب الأحيان، إلى غياب أو ضعف أساليب الرقابة على مستويات عدة من وزارة التجارة المختصة قانوناً في مراقبة العمليات التجارية على مستوى مختلف مراحلها، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولاً إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق العمل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، إضافة إلى كل هذا خسارة الخزينة العامة لمداخيل هائلة؛ بسبب التهرب الضريبي.

كشفت الدراسة أيضا: أن نمو واردات الجزائر من مختلف الخدمات فاق نسبة نمو واردات السلع، وأكدت الدراسة أن واردات الخدمات غير «المفوترة» بلغت قيمتها الإجمالية 20 %من إجمالي واردات السلع والخدمات، مسجلة نمواً سنوياً لا يقل عن 11 %بين سنوات 2000 و2007. وإذا أخذنا بالاعتبار تأثير السعر فإن نسبة النمو السنوية تقدر بـ19 %، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة نمو القيمة المضافة لجميع قطاعات النشاطات، ومنها البناء والأشغال العمومية التي لم تتجاوز 6 %خلال الفترة المذكورة التي سجلت عجزاً صافياً في مجال تصدير الخدمات، وهو العجز المتزايد منذ منتصف عقد التسعينات. ويعود العجز نفسه في الجزء الأكبر منه إلى الانفتاح غير المراقب لاستيراد السلع والخدمات لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الذي يستفيد آلياً من المعاملة نفسها الممنوحة للمتعاملين الجزائريين بمجرد دخول السلعة إلى السوق الجزائرية، وهذا في سياق التنازلات التي قبلتها الجزائر تحضيراً لدخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة، رغم عدم تمتعها بالمزايا نفسها في تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة. **وأكدت الدراسة**، وجود انحرافات كبيرة بسبب الانفتاح الفوضوي، وعدم وجود آليات الرقابة الكافية لمتابعة ودراسة الانعكاسات الحقيقية لخروج الدولة من بعض القطاعات الحساسة، خصوصاً الصحة والتكوين والاستشارة، ولاحظت الدراسة توفر المناخ المساعد لتكوين شبكات «مافياوية» حقيقية، وبروز ممارسات غير أخلاقية مثل التلاعب بالفواتير من طرف الشركات في دول المنشأ والتهرب والغش الضريبي والجبائي. بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35 %، يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلاً عن 15 %من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن 34 %من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون في مجال البناء، و20 %في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6 %في قطاع النقل، مقابل 17 %بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين.وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7 %من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20 %، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. **وتقدر الخسائر الجبائية، خصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـ300 مليون دولار**. وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، الجوانب المادية، إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي. **وكشفت الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية** لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكويناً عالياً، ويشتغل 18 %من أطباء الأسنان في السوق غير الرسمية،

و16 %من المهندسين المعماريين، و15 %من المهندسين في الإعلام الآلي، و14 %من المحامين، و9 %من الخبراء المحاسبين، و5 %من الأساتذة، و4 %من المختصين في الصحة.

وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع غير الرسمي والعمال المؤقتين، 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات **150 دولاراً شهرياً. ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة، والإدارة العمومية والخدمات 53.4 %، الزراعة 18.1 %، والبناء والأشغال العمومية14.2 %، والصناعة 14.2 ، أما القطاعات التي توفر فرص أعلى، فهي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع ألفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوماً في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدداً أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت بين 2000 و2008.**

1.2.2 -القطاع التجاري غير الرسمي :

يشكل القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات الموازية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60 %من العاملين في القطاع التجاري.

وبلغت مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي سنة 2007 ما قيمته 17 %من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، و25 %من فائض الاستغلال خارج القطاع، وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها 330 ألف مؤسسة موزعة على 228 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة، و30 ألف في نشاط الجملة، و25 ألف شركة استيراد.

أحد المؤشرات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم التشغيل غير الرسمي، إضافة إلى الانخفاض في أرقام البطالة الرسمية، هي طبيعة ونوعية فرص العمل، فقد لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية إحداث فرص العمل، وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالتها.

لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007، مرتفعا من 20% في سنة 2000وبمااان جميع عمليات التشغيل الحكومي توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شان المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل .إن حصة التشغيل غير الرسمي بلغت 42.6% في سنة2007، مرتفعة من 34.9%إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التشغيل في القطاع الخاص في المناطق الحضرية .وفقا لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل على مدى الفترة من 2000الى 2007.تصل إلى 150ألف منصب جديد كل سنة أي مايعادل 45%من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة وتظهر الإحصاءات الرسمية إن انخفاض في معدل البطالة صار حنبا الى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، وفيما انخفض معدل البطالة من 30%الى10% تقريبا على مدى العقد الماضي ، ازدهر القطاع غير الرسمي ، وارتفعت مساهمته في جميع المناصب التي وفرها الاقتصاد من 20%في عام 2000الى أكثر من 27% في عام 2007. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي رقم(1) :

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة القطاع غير الرسمي من مجموع العمالة "%	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0
حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية %	34.9	36.7	36.6	36.4	42.1	34.0	73.8	42.6
معدل البطالة%	29.7	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8

المصدر: الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق :تحديات البطالة في العالم العربي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي - .العدد 23 يونيو 2010 ص 11.

وتجدر الملاحظة هنا إلى استخدام معيار عدد العاملين من شخص واحد إلى أربعة أشخاص في مؤسسات القطاع غير الرسمي، وهي الآلية المتبعة في أغلب مسوحات القطاع المذكور في الجزائر وعدد من الدول العربية.

لقد زاد القطاع الغير رسمي في الجزائر بتفاقم معدل لبطالة لأن السوق الرسمية لم تتمكن من امتصاص طلبات العمل من العارضين أو التقليل منه على الأقل ويتمثل القطاع الغير رسمي في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدور في نطاق غير قانوني سواء بالتهرب الضريبي وعدم التصريح برقم العمال ، عدم التقييد بالمعايير الدولية في العمل .....الخ وتشير الإحصائيات إلى أن سنة 2003 أكثر من 1300000 شخص تحصلوا على دخل من هذا القطاع : حيث ساهم هذا الاقتصاد في نفس السنة بالامتصاص 17.2٪ من البطالة حسب إحصائيات CNESويبين الجدول التالي رقم (2) تطور العمل الغير رسمي ضمن العمل الرسمي في الفترة 1992-2003.

الجدول رقم (2): تطور العمل الرسمي وغيرا لرسمي في الجزائر:-الوحدة بالآلاف.

السنة / البيان	1992	1997	1999	2003
العمل الرسمي	4286	4684	5162	6027
العمل الغير رسمي	688	1132	911	1249
المجموع	4947	815	6073	7276
نسبة العمل الغير رسمي	13.8	19.4	15	17.2

المصدر(2004: .C.N.E.S) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "القطاع غير الرسمي "حقائق وأوهام، ص 33-39.

من خلال الجدول رقم(2) نلاحظ أنه قبل سنة 1990 لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس نظرا للسياسة الاستثمارية المولدة للشغل فلم يكن هناك عمال في القطاع ولكن بإدخال إصلاحات سنة 1995 الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال بسبب الخوصصة وغلق مؤسسات اقتصادية كانت توظف نسب معتبرة من المواطنين، وتم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى القطاع غير الرسمي.

وحسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي1999 أن النشاطات غير الرسمية في الجزائر تطورت في قطاع البناء والأشغال العمومية، الفنادق، والأسواق... الخ، واتسعت بصورة كبيرة نظرا لاستيعابها لطلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي.

وبلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35٪، يشتغلون في القطاع الزراعي، فضلاً عن 15٪من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن 34 ٪ من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون في مجال البناء، و20 ٪ في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6 ٪ في قطاع النقل، مقابل 17 ٪ بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين.

وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7% من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20 ٪، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، خصوصا ضريبة القيمة المضافة بـ300مليون دولار.

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جدا، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي، وأصبح المجتمع لا يتأفف أبداً من انتشار المواد المقلدة وانحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تنزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف بـ«السوق السوداء»، وهو ما يعادل 40٪، كما أنها أصبحت لا تنزعج من الخسائر التي تتكبدها

الخزينة سنوياً ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية، . وكشفت الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة، وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع غير الرسمي والعمال المؤقتين 49 ٪ منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي.

3.2- تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر:

بعد التعرض إلى المفاهيم الأساسية بالقطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي وخصائصه بصفة خاصة، كان تركيزنا في ذلك على التشغيل غير الرسمي بالتحديد أين كان الهدف من ذلك محاولة إحصاء العمالة المصنفة في خانة التشغيل غير الرسمي ، التي في حد ذاتها مهمة صعبة باعتراف من الإحصائيين، ومن جهة أخرى نجد إن إحصاء عمالة التشغيل غير الرسمي تعطينا نظرة حول حجم العمالة المشتغلة دون أن تسجل ضمن الإحصاء الرسمي الخاص بهذه الأخيرة.

ولذلك حاولنا من خلال الجدول التالي رقم(3) أن نبين تطور نسبة عمالة التشغيل غير الرسمي:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي من نسبة إجمالي العمالة المشتغلة.	20,2%	21,2%	21,1%	21,1%	25,7%	26,8%	27,6%	27%

Source : Lachen achey, substituer des emplois précaires à un chômage élevé, les défis de l'emploi au maghreb, Carnegie middle East center, N°11novembre2010p10.

تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي بالنسبة لإجمالي العمالة المشتغلة

من خلال الجدول رقم(3) و الشكل البياني يتضح أن: مساهمة القطاع غير الرسمي في مجال التشغيل تأخذ منحنى تصاعدي ، بحيث بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع سنة 2007 27% بعدما كانت سنة 2000م 20% ، وهذا ما يعكس حجم العمالة الذي يشغله القطاع غير الرسمي في الجزائر، وبالتالي إغفال مساهمة و دور هذا القطاع في استغلال نسبة معتبرة من العمالة ، بحيث نجد أن القطاع غير الرسمي يخلق ما يقارب 150.000 منصب عمل سنويا خلال الفترة 2000-2007. الأمر الذي أصبح يشغل اهتمام الدولة في محاولة منها لاحتواء مثل هذه الظاهرة و يجنب تسرب اليد العاملة إلى هذا القطاع حتى تكون عملية إحصاء العمالة تعكس نتائج الواقع الحقيقي لسوق العمل الجزائري.

ثالثا:- مناهج تقدير حجم القطاع غير الرسمي:

هناك مجموعتين من الأساليب لتقدير الاقتصاد غير المنظم: تسمى الأولى بالأساليب المباشرة و التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد غير المنظم و هناك أساليب غير مباشرة تحاول اكتشاف الآثار الناجمة عن تواجد هذا الاقتصاد .

و فيما يلي نعرض المداخل المختلفة التي تناولت تقدير حجم القطاع غير الرسمي.

1.1.3-مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق.

2.1.3-مدخل المراجعات الضريبية.

3.1.3 -مدخل سوق العمل.

4.1.3-المداخل النقدية.

1.4.1.3-أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب.

2.4.1.3-أسلوب المبادلات.

3.4.1.3-أسلوب الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة

5.1.3- التهرب الضريبي والطلب على النقود أسلوب Tanzi. 1982

2.3-الآثار السلبية للقطاع غيرا لرسمي:

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عنها لم تفهم بعد بالكامل إن وجود القطاع غير الرسمي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج الداخلي الخام فقط وإنما يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع .

3.3-الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي:

ترتكز معظم الدراسات التي تمت على القطاع غير الرسمي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد إذ يشير (Mirus et Smith 1994) إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود القطاع غير الرسمي على المستوى الوطني نذكر منها ما يلي:

- قطاع أكثر ديناميكية ومرونة لسهولة الالتحاق به.
- أكثر سرعة واستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق.
- يقوم بتخفيض الفوارق في المداخيل.
- عامل مقلص للبطالة والفقر .
- يساعد صانعي السياسة على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة.
- يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة أمام جمود المنظومة الرسمية.

4.3-تقدير القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي:

إن احتساب القيمة المضافة وغيرها من المتغيرات في الحسابات الوطنية الجزائرية يعتمد على كم هائل من البيانات والميزانيات والحسابات الختامية التي يتم الحصول عليها من مختلف القطاعات والمؤسسات والشركات.

وللوصول إلى تقدير للقيمة المضافة للقطاع غير الرسمي يمكن استخدام الطريقة التالية.

عدد العاملين: قدر متوسط الإنتاجية للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية للعام 2010 بحوالي 25500 دينار جزائري للمشتغل، وذلك من بيانات الحسابات الوطنية للفترة 2001-2010، وحيث أن **عدد العاملين في القطاع غير الرسمي قدر بحوالي 3850.000 عاملا للعام2010**، فإن **القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي تقدر بحوالي 150.000 مليون دينار**، وذلك يعني أن مساهمة القطاع المذكور في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تبلغ حوالي 23 ٪.

ويمكن لهذه النسبة أن ترتفع إلى حوالي 25٪وربما إلى 30٪ إذا ما أضيفت لها القيمة المضافة للأنشطة الأخرى التي تصنف تحت ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ والتي لا تتوفر عنها بيانات، وهي النسبة التي قدرها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي C.N.E.S.2004.والديوان الوطني للإحصائيات

رابعا:

1- الرؤية المستقبلية لاحتواء ظاهرة القطاع غير الرسمي:-

إن الحسابات الوطنية الجزائرية تعتبر الأداة الرئيسية لإعداد الخطط الإنمائية والميزانيات والدراسات التقويمية وغيرها من الدراسات والتقارير التي يعتمد عليها صانعوا القرارات وواضعو السياسات فإن الضرورة تتطلب الاهتمام بالبيانات اللازمة من مختلف مصادرها لتقدير حسابات وطنية فعلية تأخذ بالحسبان كافة الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية.

وفيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي والذي يعتبر جزءا من الاقتصاد غير الملاحظ لا بد من التأكيد على أهمية وجود تعريف محدد وواضح للقطاع غير الرسمي بما يتسق والتعريفات والتوصيات الدولية بالخصوص، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية لهذا القطاع الذي أصبح محل اهتمام الكثير من الدارسين والمخططين **لاتساعه وزيادة حجمه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واكتساحه لسوق العمل.**

وفي هذا الخصوص ، وحتى يتم تجميع اكبر حجم من البيانات عن القطاع غير الرسمي وتضمينها في الحسابات الوطنية الجزائرية لتصبح أكثر شمولا وتعبيرا عن النشاط الاقتصادي بكافة متغيراته، فإنه يقترح أن يقوم الديوان الوطني للإحصائيات(O.N.S) والقطاعات والجهات

ذات العلاقة بإعداد المسوحات الاقتصادية والأسرية وفقا للأساليب المتعارف عليها، على أن تكون دورية ومنتظمة وتضم كافة البيانات التي تخص القطاع غير الرسمي وباقي الأنشطة التي تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ. مع توفير الدعم والعناصر اللازمة على إعداد هذه المسوحات وتحليلها.

2-الإجراءات الواجبة لإدماج القطاع غير الرسمي في الجزائر

من أجل توسيع قدرة القطاع غير الرسمي على استحداث فرص العمل وتوليد الدخل: إزالة العقبات التي تحول عرقلة هذا القطاع وتسهيل عملية الإدماج في القطاع غيرا لرسمي كما يتطلب إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتغلين في القطاع غير الرسمي تتلاءم وإمكاناتهم من ناحية وطبيعة النشاط الذي يمارسونه ، تحسين الموارد المالية لهدا القطاع .إفساح المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة لتوسيع طاقتهم الإنتاجية وتجديدها، وتسهيل الحصول على التراخيص المطلوبة.

الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة التي تعرضنا لها بان القطاع غير الرسمي في الجزائر يحتل حيزا هاما سواء من حيث مساهمته في قوة العمل أو من حيث الوظائف التي يؤديها .ومن غير المتوقع أن تتضاءل أهمية هدا القطاع في الاقتصاد الجزائري نظرا لتوقع استمرار العوامل التي أدت إلى توسعه لفترة غير قصيرة من الزمن ولما كان القطاع غيرا لرسمي يواجه صعوبات قليلة تضعف من إنتاجيته ولا يخلو من ممارسات غير سليمة تنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري فإن الحاجة تدعو إلى إيلاء هدا القطاع مزيدا من الاهتمام والرعاية والى المبادرة لاتخاذ الخطوات الكفيلة بتطوير إنتاجيته وتنظيمه وحماية العاملين فيه، في الواقع القطاع غير الرسمي ظاهرة متعددة الأسباب ومتشعبة الأبعاد، والقضاء عليه مسألة صعبة ففي جميع الدول المتقدمة والنامية سوف يتعايش القطاع غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانعي السياسة الاقتصادية هو محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة لأنه اقتصاد وجب توجيهه مؤقتا إلى أنشطة تخلق مناصب شغل والتي لا تمس بالاقتصاد الوطني، وذلك ما دام القطاع المنظم عاجز على خلق مناصب شغل كافية لامتصاص البطالة والفقر، لأنه قطاع يفتح سبيل آخر للتنمية في الدول النامية ويعتبر كقطاع بديل لسد بعض الثغرات التي تخلق في القطاع الرسمي، لهذا تعتمد الجزائر على استراتيجية لمعالجة ظاهرة القطاع غير الرسمي والتخفيف منها ترتكز أساسا على نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكييف مؤسساتها وإطارها القانوني والاستراتيجية الجديدة تستند إلى تحسين الإطار الاقتصادي بواسطة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتهدف إلى التدخلات على المستوى الوطني والقطاعي مثل التنمية الزراعية على مستثمرات فلاحيه مصغرة، الدعم ألفلاحي، إنشاء مؤسسات مصغرة، خلق صناديق لدعم تشغيل الشباب ، تسهيل الحصول على السجل التجاري، إزالة القيود البيروقراطية، إصلاح النظام الضريبي.

التوصيات:

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة: **يوصي الباحث بما يلي:**

1. **توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيا محل القطاع غير الرسمي .**
2. **تسهيل الإجراءات الإدارية (التراخيص الإدارية، الإجراءات المالية والتجارية...الخ) .**
3. **زيادة إمكانية استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، زيادة الناتج الداخلي الإجمالي .**
4. **تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل .**
5. **ضرورة وجود تسيير جيد، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية .**

قائمة المراجع باللغة العربية :

01- الدكتور: بودلال علي 2007: **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان

02- د.عليبودلال (2008): **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر "الأسباب والحلول"** منشورات مجلة علوم إنسانية (هولندا)العدد37.ص 32-56

03- د.علي بودلال (2008): **الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية**.دراسة حالة الجزائر.مقال منشور في مجلة الاقتصاد المعاصر، تصدر عن كلية الاقتصاد المركز الجامعي خميس مليانة ص 41-71

04- د.بودلال علي(2010): **"محاولة للاقتصاد الخفي في الجزائر"** مقال منشور في مجلة دفاتر(ميكاس)مخبر تسيير رأس المال الاجتماعي–جامعة تلمسان- .ص 91-113

05- د.بودلال علي (2010): **"تقييم دور القطاع غير المنظم في تعديل مشكلة البطالة في البلدان المغاربية –الجزائر نموذجا-** مقال منشور في مجلة ديناميكية الإصلاح في دول اتحاد المغرب العربي.جامعة محمد الأول وجدة المغرب ص 131-142

06- د.بودلال علي (2012): **"مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"** مقال منشور في مجلة معالم وأفاق للتنمية الاقتصادية بجامعة الرباط المغرب ص 07-21.

07- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2004): **"القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق"**

08- الحسن عاشي(2010): **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق :تحديات البطالة في العالم العربي** ، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.العدد23يونيو2010

09- دراسة **« لمنتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية«** حول القطاع غير الرسمي في الجزائر (2008).

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1 - Alessandrini, S. and Dallogo, B.(1987) **« The UnofficialEconomy : Conséquences and Perspectives in Différent EconomicSystems»** Alderschot.

2- Danesh, A. (1991) **« The Informal Economy :A Resaerch Guide »** Garland publishing Inc.

3- Fiege,E.(1985) **« The meating of the Underground Economy and the full compliance Deficit »** in Gaertner and Wenig (1985).

4- Frey, B. And Pommerehne, W. (1982) **« Measuring the Hidden Economy : Though this be Madness, There is a method in It »** in Tanzi (1982).

5- Gutmann, P.(1977) **« The Subtrerranean Economy »** Financial Analysts Journal, Nov./Dec.pp.26-34.

6- Mirus,R., and Smith, R.(1994) **« Canada's Under Ground Economy »** Canadian Business Review. Volume 21.pp 25-29.

7- Molefsky, B. (1982) **«America's Underground Economy »** in Tanzi (1982).

8- Portes, A, Caltells, L.AndBenton, L. (1989) **«The Informal Economy : Studies in Advanced and Less Developed Countries »** John Hopkins University press.

9- Reuter, P.(1982) **« The Irregular Economy and The Qiality of Macroeconomic Statistics »**. In Tanzi '1982).

10- Schneider. (1986) **« Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach : An Atempt »** Scand.J.of Economics, vol.88.pp.643-68.

11- Tanzi,v. (1982a) **« Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications ».** In Tanzi (1982).

12- Fortin Bernard, Lacroix Guy, MONTMARQUETTE Claude (1999), **« Are Underground Workers More Likely to be Underground Consumers ? »**, Working paper, p 25.